المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
-قطاع التنمية القروية والمياه والغابات-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2019

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 3
1. تقديم موجز الاستراتيجية..... 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019..... 7
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج..... 10
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 11
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 18
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 19
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية..... 22
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 23
الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 25
برنامج 440 : دعم ومصالح متعددة..... 26
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 26
2. مسؤول البرنامج..... 27
3. المتدخلين في القيادة..... 27
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 27
برنامج 421 : حماية وتأمين الملك الغابوي..... 32
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 32
2. مسؤول البرنامج..... 33
3. المتدخلين في القيادة..... 33
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 33
برنامج 422 : التهيئة والتنمية الغابوية..... 41
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 41
2. مسؤول البرنامج..... 43
3. المتدخلين في القيادة..... 43
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 43

برنامج 423 : محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة 48
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 48
2. مسؤول البرنامج 51
3. المتدخلين في القيادة 51
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 51
برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية 55
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 55
2. مسؤول البرنامج 57
3. المتدخلين في القيادة 57
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 57
الجزء الثالث : محددات النفقات 58
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 59
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 59
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 61
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 62

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

1 . تقديم استراتيجية قطاع المياه والغابات

نظرا لموقعه الجغرافي المتميز، يتوفر المغرب على نظم إيكولوجية غابوية غنية ومتنوعة تمتاز بندرة أصنافها على صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد لعبت هذه النظم أدوارا تنموية بيئية وسوسيو–اقتصادية مهمة على الصعيدين المحلي والجهوي.

تجدر الإشارة إلى أنّ التشكيلات الغابوية ببلادنا تمتدّ على مساحة 9 مليون هكتار (5.8 مليون هكتار من الغابات). لكن باعتبارها خاضعة لمناخ متوسطي غير قار يمتاز بندرة المياه خلال فترات مهمة من السنة، فإنّ هذه التشكيلات تخضع لمجموعة من الإكراهات ناتجة عن تسارع وثيرة التصحر وعن تزايد ضغط الساكنة القروية على مختلف المنتوجات الغابوية نظرا لارتباط نمط عيشها باستغلال المجال الغابوي.

وتتجلى أهم التحديات التي تواجه هذه التشكيلات في:

- إعادة بناء توازنات ايكولوجية جديدة ومناهج للتدبير تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بحاجيات الساكنة؛
- الحفاظ على الموارد المائية من خلال احتواء تدهور التربة بعالية الأحواض المائية وحماية المؤهلات الطبيعية والمنشآت الهيدروفلاحية؛
- الحد من وثيرة التصحر وتدهور التنوع البيولوجي عبر تدخلات مندمجة ومتكاملة؛
- التنمية المندمجة للمجال الغابوي والمناطق المجاورة له عبر إيجاد موارد دخل بديلة، من شأنها تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، والعمل على تنميتها المستدامة من أجل تكريس تعدد وظائف الفضاءات الغابوية والمحافظة عليها.

يجدر التذكير بأن الأهداف الاستراتيجية للمندوبية السامية تتمحور حول:

- تحديد وتحفيظ مجموع الملك الغابوي في أفق سنة 2025؛
- تدارك تراجع الغطاء الغابوي عن طريق التشجير وتجديد الغابات وتحسين المراعي الغابوية على مساحة 600.000 هكتار؛
- الحد من انجراف التربة بفعل التعرية المائية على مساحة 1,5 مليون هكتار؛
- الرفع من مساهمة الفضاءات الغابوية في تحسين ظروف عيش الساكنة المجاورة؛
- تثمين وحماية التنوع البيولوجي الذي تزخر به المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية البالغ عددها 154 موقعا والممتدة على حوالي 2,5 مليون هكتار؛
- تكثيف مساهمة المنتجات الغابوية المحلية في تغطية حاجيات قطاعي الصناعة والصناعة التقليدية مع تحسين مستوى تنافسية مختلف السلاسل الإنتاجية.

وقد أسفر هذا المنظور الاستراتيجي، المبني على مجموعة من الدراسات والمخططات التي تهم تهيئة الاحواض المائية والتشجير ومكافحة التصحر والمناطق المحمية، عن بلورة الأهداف المنشودة من خلال إعداد تخطيط عشري اعتُمد في إعداده على مقاربة مجالية وسياسة تشاركية منبثقة عن استشارات محلية موسعة. كما تتم بلورة أولويات هذا المخطط في شكل برامج على مدى ثلاث سنوات، يعهد بإنجازها إلى المصالح الجهوية في إطار تعاقدي سنوي، مبني على مفهوم جديد للتدبير يرتكز أساسا على ثقافات المشروع والمسؤولية والتشارك والمحاسبة.

2 . تقديم استراتيجية قطاع التنمية القروية

بناءً على خطاب ذكرى عيد العرش المجيد لسنة 2015، الذي حث على إيلاء المجال القروي والمناطق الجبلية أهمية كبرى والنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والبيئية، تم إطلاق برنامج طموح يهدف إلى الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في المناطق القروية في إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية.

كما تم وضع إطار حكامة لهذا البرنامج، من خلال إنشاء هيئات الحكامة على المستوى الوطني والجهوي (لجنة وطنية و12 لجنة جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية) ومن خلال إبرام عقود-البرامج المتعلقة بالمخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية والتي تحدد مصادر التمويل وأدوار الولاة ورؤساء المجالس الجهوية فيما يخص الرئاسة المشتركة للجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية والأمر بالصرف والمساهمات المالية وترتيبات التتبع والتقييم.

وهنا يجب الاشارة إلى أن عملية إعداد المخططات الجهوية قد بدأت منذ بداية مارس 2017، وذلك بعد عقد اجتماعات بمختلف جهات المملكة بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لتوضيح الإطار المؤسساتي والتركيبة المالية، وعلى أساس قائمة مشاريع مسبقة تم الإعداد لها من قبل وزارة الداخلية.

نسجل أيضا أن الوزارة قد رافقت تنفيذ إطار الحكامة بخلق مصلحة لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية داخل المديريات الجهوية للفلاحة والتي تسهر على سكريتارية اللجنة الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية.

بالإضافة إلى هذا البرنامج، تسهر الوزارة على تفعيل استراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والتي تهدفِ الى جعل هذه المناطِقِ فَضاَءاتٍ تتمتع بتنافسية اقتصادية وعدالة اجتماعية وحماية إيكولوجية. ولقد تم تقديم هذه الاستراتيجية أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 4 أكتوبر2013 بالرشيدية، وتمت المصادقة عليها من طرف لجنة التوجيه الاستراتيجي ومجلس إدارة الوكالة المنعقد بتاريخ 26 مارس 2014 بالرباط.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول مبادئ أساسية تسعى إلى توفير ظروف عيش ملائمة للمواطنين وتحسين مستويات دخلهم وتحقيق تنمية إرادية على الصعيد المجالي.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية للسنة 2018
الموظفون	460 000 000	466 906 000	1,5
المعدات والنفقات المختلفة	142 200 000	147 000 000	3,38
الاستثمار	2 090 000 000	2 090 000 000	-
المجموع	2 692 200 000	2 703 906 000	0,43

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2019
	مشروع قانون المالية للسنة 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	466 906 000					
المعدات والنفقات المختلفة	147 000 000	14 000 000	-			
الاستثمار	2 090 000 000	550 000	550 000			
المجموع	2 703 906 000	14 550 000	550 000	4 197 000 000	1 743 000 000	5 171 906 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية:

تعمل وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، من خلال هذا الصندوق، بشراكة وتنسيق مع وزارة الداخلية وكافة القطاعات الوزارية والشركاء والفاعلين على المستوى الترابي على بلورة

برنامج لمحاربة الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي لتمكين هذه المناطق من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والولوجية والماء والكهرباء.

الصندوق الوطني الغابوي:

لقد ثم خلق الصندوق الوطني الغابوي سنة 1964 من أجل تتبع عمليات الإيرادات والمصاريف الخاصة ب:

- التنمية الغابوية المحتملة.
- المحافظة على التوازنات الطبيعية والتنوع البيولوجي.
- الاستجابة إلى حاجيات البلد من المنتجات الخشبية.
- إدماج الغابة في استراتيجية التنمية القروية عبر السهر على خلق تكامل بينها وبين باقي الأنشطة الفلاحية.

صندوق القنص والصيد بالمياه القارية:

لقد ثم إحداث صندوق القنص و الصيد بالمياه القارية سنة 1990 من أجل توثيق العمليات الخاصة بحفظ الوحيش و الأسماك الخاصة بالصيد و من أجل تطوير القنص و الصيد بالمياه القارية.

مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية:

تم احداث " مصلحة تثمين المنتوجات الغابوية" عام 1988 لمعالجة المعوقات والصعوبات التي تواجهها الادارة لضمان جني الفلين بسبب تأخر في تنفيذ الاعتمادات والحد من مخصصات الميزانية من التسيير. تعتبر المهمة الرئيسية لمصلحة تقييم المنتوجات الغابوية هي ضمان استغلال وتثمين المنتجات الغابوية، و خاصة الفلين الذي يولد مداخيل للجماعات القروية التي تشرف على تنظيم و تتبع عمليتي جني و بيع مادة الفلين التي تنتجها غابات البلوط الفليني من جهة، و العملة الصعبة للدولة من جهة ثانية.

المنتزه الوطني لسوس ماسة:

تم احداث المنتزه الوطني لسوس ماسة سنة 1991 على مساحة تقدر بحوالي 33.800 هكتار، وهو عبارة عن الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 65 كلم. يتواجد هذا المنتزه في الحدود الترابية لعمالة انزكان أيت ملول واقليمي اشتوكة أيت باها وتزنيت. في سنة 2000 أصبح هذا المنتزه الوطني مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة وذلك لإعطاء انطلاقة التثمين السياحي لهذا الفضاء الايكولوجي.

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)			% مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية للسنة 2018
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم ومصالح متعددة	559 570 000	466 906 000	77 430 000	11 100 000	-0,74
حماية وتأمين الملك الغابوي	3 100 000	-	750 000	-	-75,81
التهيئة والتنمية الغابوية	112 760 000	-	-	115 000 000	1,99
محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة	22 770 000	-	1 820 000	33 900 000	56,87
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية	1 994 000 000	-	67 000 000	1 930 000 000	0,15
المجموع	**2 692 200 000**	**466 906 000**	**147 000 000**	**2 090 000 000**	**0,43**

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
دعم ومصالح متعددة	-
حماية وتأمين الملك الغابوي	-
التهيئة والتنمية الغابوية	-
محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة	-
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية	-

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 440 : دعم ومصالح متعددة

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	71 031 000	-	71 031 000
دعم المهام	-	-	-
أبحاث غابوية	-	-	-
عمليات مختلفة	-	-	-
نظام الاعلام، التعاون والجرد الغابوي	6 399 000	11 100 000	17 499 000

- جدول 5: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
نفقات غير موزعة	-
دعم المهام	32 720 000
ابحاث غابوية	-
نظام الاعلام، التعاون والجرد الغابوي	4 240 000

برنامج 421 : حماية وتأمين الملك الغابوي

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
التجهيزات والبنيات	-	-	-
تحديد و تسجيل الملك الغابوي	-	-	-
الحراسة الغابوية	750 000	-	750 000

- جدول 7: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
نفقات غير موزعة	-
التجهيزات والبنيات	74 900 000
تحديد و تسجيل الملك الغابوي	14 790 000
الحراسة الغابوية	14 200 000

برنامج 422 : التهيئة والتنمية الغابوية

- جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تثمين المنتوجات الفلاحية	-	-	-
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	-	-
إنتاج الأغراس، التشجير والتدخلات الحرجية	-	115 000 000	115 000 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	-	-

- جدول 9: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	14 000 000	-	14 000 000
المحافظة وتثمين البلوط الفليني	-	-	-
دعم المهام	-	-	-

- جدول 10: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
نفقات غير موزعة	-
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	3 900 000
إنتاج الأغراس، التشجير والتدخلات الحرجية	303 185 000
البرنامج التشاركي لتهيئة الغابات الحضرية والشبه حضرية	19 617 000
نفقات مختلفة	2 000 000

برنامج 423 : محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة

- جدول 11 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
حماية الاحواض المائية	-	-	-
تهيئة الأحواض والمحافظة على التربة	-	-	-
محاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي	1 820 000	31 740 000	33 560 000
محاربة الحرائق وصحة الغابات	-	2 160 000	2 160 000
مشروع الحماية من انجراف التربة بالحوض المائي أسيف المال/ تانسيفت	-	-	-

- جدول 12: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	-	-	-
دعم المهام	-	550 000	550 000

- جدول 13: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
مشروع تهيئة الأحواض المائية لعلال الفاسي والواد الملاح	-
نفقات غير موزعة	-
نفقات غير موزعة	-
القنص	19 340 000
الصيد في المياه الداخلية	5 660 000
تهيئة الاحواض المائية	-
محاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي	111 483 000
محاربة الحرائق وصحة الغابات	68 965 000
الفنص والصيد في المياه الداخلية	25 000 000

برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية

- جدول 14 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	1 500 000	-	1 500 000
برامج للتنمية القروية	-	1 781 960 400	1 781 960 400
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	-	-
تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	65 500 000	90 000 000	155 500 000
التنمية القروية وتنمية المناطق الجبلية	-	36 539 600	36 539 600
التنمية المندمجة لمناطق الجبال	-	4 000 000	4 000 000
التنمية المندمجة للمجال القروي	-	138 960 400	138 960 400
برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي	-	1 643 000 000	1 643 000 000
مشروع التنمية القروية لجبال الأطلس	-	17 500 000	17 500 000

- جدول 15: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
لمخطط المغرب الأخضرII مشاريع الدعامة	-
إنهاء مشروع الأشجار المثمرة الممول في إطار برنامج تحدي الألفية	-
عمليات أخرى للتنمية القروية	-
بنيات تحتية وتجهيزات فك العزلة	-
المساهمة في تفعيل المشاريع المنبثقة عن برنامج مذكرة 21	-
بنيات وتجهيزات التعليم	-
التزويد بالماء الصالح للشرب	-
المشاريع الداعمة للمقاربات الترابية	-
بنيات وتجهيزات صحية	-
الأنشطة المرفقة	-
كهربة القرى	-
دعم مخطط التدخل الاستعجالي بالمناطق الجبلية ذات الأولوية	-
المشاريع المنبثقة عن مخططات التنمية	-
دعم المشاريع الفلاحية	-
المشاريع المندمجة للتنمية الترابية	-
عمليات التواصل	-
دعم مشاريع التنمية القروية	-
برامج التنمية القروية	-
برنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية في العالم القروي	3 422 000 000
نفقات غير موزعة	3 522 000 000
عمليات أخرى للتنمية القروية	-
خلق الشغل في الوسط القروي	-
التزويد بالماء الصالح للشرب	-
البرنامج الخاص للتنمية اللا مركزية	-
تأهيل وتنمية الجماعات القروية	-

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 16: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	147 000 000	2 041 660 400	2 188 660 400
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	-	-
جهة الشرق	-	-	-
جهة فاس - مكناس	-	-	-
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	-	-
جهة بني ملال - خنيفرة	-	11 800 000	11 800 000
جهة الدار البيضاء- سطات	-	-	-
جهة مراكش - آسفي	-	-	-
جهة درعة - تافيلالت	-	36 539 600	36 539 600
جهة سوس - ماسة	-	-	-
جهة كلميم - واد نون	-	-	-
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	-	-
جهة الداخلة - واد الذهب	-	-	-
المجموع	**147 000 000**	**2 090 000 000**	**2 237 000 000**

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 17: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات الموظفين	460 000 000	460 000 000	466 906 000	487 719 039	491 407 624
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	142 200 000	145 000 000	147 000 000	153 840 000	153 840 000
نفقات الاستثمار	2 090 000 000	2 195 000 000	2 090 000 000	2 326 170 000	2 326 170 000
المجموع	**2 692 200 000**	**2 800 000 000**	**2 703 906 000**	**2 967 729 039**	**2 971 417 624**

- جدول 18 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	14 550 000	14 550 000	14 550 000	14 550 000	14 550 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	4 125 000 000	4 125 000 000	4 197 000 000	4 425 000 000	4 525 000 000
الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 19 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية					
الميزانية العامة	1 994 000 000	2 080 000 000	1 997 000 000	2 223 000 000	2 223 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	3 500 000 000	3 500 000 000	3 522 000 000	3 700 000 000	3 800 000 000
حماية وتأمين الملك الغابوي					
الميزانية العامة	3 100 000	3 100 000	750 000	2 590 000	2 590 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	97 035 000	97 035 000	103 890 000	115 000 000	115 000 000
التهيئة والتنمية الغابوية					
الميزانية العامة	112 760 000	122 000 000	115 000 000	125 000 000	125 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	14 000 000	14 000 000	14 000 000	14 000 000	14 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	315 255 000	315 255 000	328 702 000	350 000 000	350 000 000
محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة					
الميزانية العامة	22 770 000	30 900 000	35 720 000	37 130 000	37 130 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	550 000	550 000	550 000	550 000	550 000

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	177 200 000	177 200 000	205 448 000	220 000 000	220 000 000
دعم ومصالح متعددة					
الميزانية العامة	559 570 000	564 000 000	555 436 000	580 009 039	583 697 624
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	35 510 000	35 510 000	36 960 000	40 000 000	40 000 000

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 20 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي					
المداخيل الإجمالية	65 710 000		82 627 800	79 913 600	77 648 800
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	37 368 000		38 246 200	35 532 000	33 267 200
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	7 842 000		7 842 000	7 842 000	7 842 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	20 500 000		36 539 600	36 539 600	36 539 600
الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات و الأركان					
المداخيل الإجمالية	154 000 000		161 000 000	177 000 000	183 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	27 785 000		30 000 000	33 000 000	36 000 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	36 215 000		41 000 000	44 000 000	47 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	90 000 000		90 000 000	100 000 000	100 000 000

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
440 : **دعم ومصالح متعددة** مسؤول البرنامج : **مدير البرمجة ونظام المعلومات والتعاون**	هدف 1.440 : خلق الظروف الملائمة لتنفيذ البرامج المهنية	مؤشر 1.1.440 : نسبة أيام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج	
		مؤشر 2.1.440 : نسبة النجاعة المكتبية	
		مؤشر 3.1.440 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية	
421 : **حماية وتأمين الملك الغابوي**	هدف 1.421 : حماية المجالات الغابوية من خلال التحفيظ العقاري للأملاك الغابوية	مؤشر 1.1.421 : نسبة المساحة المحددة نهائيا	
		مؤشر 2.1.421 : نسبة المساحة المصادق عليها	
		مؤشر 3.1.421 : نسبة المساحة المحفظة	
	هدف 2.421 : تقليص تدهور المجالات الغابوية	مؤشر 1.2.421 : نسبة مباشرة مسطرة تنفيذ الاحكام القضائية	

مسؤول البرنامج : **مديرية الملك الغابوي والشؤون القانونية والمنازعات**		مؤشر 2.2.421 : نسبة فك العزلة على الغابات	
422 : **التهيئة والتنمية الغابوية**	هدف 1.422 : اعادة تأهيل النظم الغابوية	مؤشر 1.1.422 : نسبة إنجاز المساحات المشجرة	
		مؤشر 2.1.422 : نسبة نجاح المساحات المشجرة	
مسؤول البرنامج : **مديرية التنمية الغابوية**	هدف 2.422 : التنمية المستدامة للمجالات الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة	مؤشر 1.2.422 : نسبة إنجاز مخططات تهيئة الغابات	
423 : **محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة**	هدف 1.423 : الحفاظ وإعادة تشكيل الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي	مؤشر 1.1.423 : نسبة تطبيق البرامج السنوية لتصاميم التهيئة والتدبير للمناطق المحمية	
		مؤشر 2.1.423 : نسبة المساحة التراكمية المعالجة ضد التعرية المائية	
مسؤول البرنامج : **مدير محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة**		مؤشر 3.1.423 : نسبة المساحة التراكمية المعالجة ضد التعرية الريحية	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 440 : دعم ومصالح متعددة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

اعتمد قطاع المياه والغابات استراتيجية لتحديث تدبير الموارد البشرية باعتماد مقاربة للتّدبير التوقعي للوظائف والكفاءات تهدف الى ملائمة كفاءات وأعداد الموظفين بالوظائف والمناصب. والهدف من هذا التحديث هو مواكبة استراتيجية القطاع عن طريق دعم التأطير التقني للفضاءات الغابوية وتثمين الرأسمال البشري وتشجيعه.

تهدف استراتيجية الموارد البشرية الى تنفيذ الأهداف التالية:

- دعم أعداد الهياكل عن طريق التوظيف والادماج وإدارة شؤون الموظفين؛
- تعزيز وتطوير مهارات الموظفين من خلال التدريب لتلبية الاحتياجات اللازمة لممارسة المهن والوظائف داخل الهياكل؛
- إدارة تنقيلات الموظفين التقنيين، لا سيما المسؤولين بهدف ضمان ديناميكية الهياكل وتحسين الأداء؛
- الحرص على تطبيق آليات ومناهج التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات لضمان التناغم بين كفاءات الموظفين وبين المهمات الحالية والمستقبلية للقطاع؛
- تدبير نظام تقييم الموظفين بالاعتماد على التسيير القائم على النتائج؛
- تفعيل العمل بنظام المعلومات الخاص بإدارة الموارد البشرية من أجل تدبير أسرع لملفات وشؤون الموظفين؛
- تعزيز دور الأعمال الاجتماعية وتحسين ظروف عمل للموظفين.

2. مسؤول البرنامج

مدير البرمجة ونظام المعلومات والتعاون

3. المتدخلين في القيادة

- **قسم نظام الإعلام**
- **قسم الدراسات والبرمجة والتعاون**

مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية:

- **قسم المحاسبة والمعدات**
- **قسم الموارد البشرية**
- **مصلحة التكوين المستمر**

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.440: خلق الظروف الملائمة لتنفيذ البرامج المهنية

المؤشر 1.1.440 : نسبة أيام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	48	55	60	65	70	80	2024

- **توضيحات منهجية**

يحيل المؤشر إلى النسبة المئوية المخصصة لأيام التكوين المرصودة لوظائف الإنتاج (من الوظائف المميزة لقطاع المياه والغابات حسب الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات) مقارنة مع مجموع أيام التكوين المستمر. ويشير هذا المؤشر للمجهودات التقنية والمالية التي يبدلها القطاع في انجاز برامج التكوين المستمر لفائدة موظفيها، وذلك من أجل دعم قدراتهم وتقوية كفاءاتهم لكي تتماشى مع تطور مهام وأنشطة القطاع والوحدات التابعة لها.

- **مصادر المعطيات**

مصلحة التكوين المستمر

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبين هذا المؤشر حجم المجهودات المالية التي يبدلها القطاع من أجل تطوير قدرات مواردها البشرية. إلاّ أنّ مدى الدقة في تحديد الاحتياجات التكوينية للموارد البشرية، جودة هذه التكوينات إضافة إلى حجم التتبع البعدي للمستفيدين من هذه الدورات التدريبية يؤثرُ في النتائج النوعية المنتظرة والقيمة المضافة المحققة من خلال هذه التكوينات.

- **تعليق**

شرع قطاع المياه والغابات منذ 2005 في التدبير التوقعي للكفاءات مما مكنه من تحديد احتياجاتها في مجال التكوين المستمر بالاعتماد على أدوات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، التي تحدد وصفا دقيقا للكفاءات المرغوب فيها.

المؤشر 2.1.440 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	12 208	12 387	12 630	13 477	12 000	2023

- **توضيحات منهجية**

يشير المؤشر الى متوسط التكلفة السنوية بالدرهم لمنصب خاص بالمكتبيات بالنسبة للمناصب المشكلة في التنظيم الوظيفي للقطاع. وتتكون مجموع نفقات المكتبيات من مشتريات الحواسيب والطابعات والمواد الاستهلاكية وتكاليف صيانة الأجهزة ومعدات وأثاث المكاتب، باستثناء تكاليف خدمة الانترنيت والولوج والإقامة.

- **مصادر المعطيات**

قسم المحاسبة والمعدات (مصلحة الوسائل العامة ومصلحة الصفقات والمحاسبة).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تختلف التكلفة السنوية الخاصة بالمكتبيات من منصب لآخر، الشيء الذي يؤثر على تقييم وحساب المؤشر.

- **تعليق**

يبدل قطاع المياه والغابات مجهودات مهمة قصد تدبير المكتبيات بشكل عقلاني. وتسعى بذلك الى تزويد جميع المناصب بمعدات المكتبيات الضرورية لتحسين جودة الخدمات والرفع من المردودية.

المؤشر 3.1.440 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	3.8	4	4	4	4	4	2024

- **توضيحات منهجية**

يشير المؤشر إلى متوسط عدد الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالمقارنة مع العدد الكلي للعاملين في القطاع.

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية هو هدف ينبني أساسا على المؤهلات والمهارات التي تتوفر عليها هذه الأخيرة وبالتالي فإن ارتكاز المؤشر إلى نسبة عددية قد ينقص من دلالته الفعلية في حال تواجد موظفين ذوي مؤهلات متواضعة على مستوى الوحدات المكلفة بتدبير الموارد البشرية.

أيضا فإن تطور المؤشر لا يفيد بالضرورة تزايد عدد الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بقدر ما يعكس تراجع العدد الكلي للعاملين بالقطاع (الإحالة على التقاعد، الوفيات...).

- **تعليق**

على الرغم من أن القطاع تقني، فقد قام بمجهودات كبيرة لبلوغ مهنية عالية وحرفية معترف بها في تدبير الموارد البشرية. والاندماج الناجح لأطرها التقنية لإنجاح ورش الاصلاح الاداري دليل واضح على الاهتمام الذي تعيره لتحسين النجاعة في هذا الشق الاساسي للتدبير، مستفيدة في ذلك من توظيف مهنيين مؤهلين في إدارة الموارد البشرية.

برنامج 421 : حماية وتأمين الملك الغابوي

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

إن حماية وتدبير الملك الغابوي، باعتباره ثروة وطنية، يهدفان إلى: (أ) إتمام تحديد وتحفيظ وعائه العقاري (ب) تكثيف عمليات ضبط ومعالجة الجنح الغابوية (ج) تكثيف عمليات تجهيز المجالات الغابوية و (د) تحيين وإتمام الترسانة القانونية التي جعلت الملك الغابوي غير قابل للتفويت.

وفي اطار هذه الاستراتيجية، تعد تصفية الوضعية العقارية للملك الغابوي للدولة من بين أولويات وانشغالات قطاع المياه والغابات ، اذ تبين من خلال التشخيص والتحليل الدقيقين للوضعية الحالية، أن الملك الغابوي يتعرض لعدة ضغوطات مرتبطة باستعمالات مختلفة، وأن عمليات تحديد الملك الغابوي تعترضها بعض الاكراهات منها: النظام العقاري بكل تعقيداته في المنطقة الشمالية، تعرضات الجماعات السلالية والسكان على عمليات التحديد، ومحاولات تمليك أراضي الملك الغابوي عن طريق التعشيب ومحو معالم القرينة القانونية المتعلقة بملكية المجالات الغابوية للدولة. كما اتضح أيضا أن وتيرة ومستوى انجاز البرامج المتعلقة بالمحافظة على المجالات الغابوية وتنميتها، ولاسيما التي تهم التشجير وتخليف النظم الغابوية تظل رهينة بتأمين الوعاء العقاري للملك الغابوي.

من أجل ذلك جعل قطاع المياه والغابات تأمين الملك الغابوي أحد أولوياته الأساسية ضمن البرامج الغابوية، حيث يُمكّن هذا التأمين بالخصوص من توضيح الوضعية العقارية للأراضي، كما يهدف إلى تحسين العلاقات مع الساكنة المجاورة للغابات وحماية حقوق الملكية، وتهييء الظروف الملائمة لتأمين الاستثمار داخل الأراضي الخاصة وأملاك الدولة على حد سواء، فضلا على انعكاساته الإيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية التي تروم، في أفق 2025، استكمال التحفيظ العقاري لما يناهز 6.5 ملايين هكتار، فقد اعتمد قطاع المياه والغابات على مقاربة ترتكز على: (أ) تصفية النزاعات العقارية عن طريق التراضي مع الخواص ومع باقي الإدارات في إطار

يضمن التوافق بين الحقوق المشروعة للساكنة المعنية ومصالح الملك الغابوي والخواص (ب) تسريع وثيرة إنجاز الدراسات التقنية الطبوغرافية وعمليات التحقق من الحدود، وذلك من خلال تفعيل اتفاقية شراكة مع مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (ج) تعزيز التعاون مع السلطات المحلية والإقليمية.

كما يسهر القطاع على تدعيم التجهيزات والبنيات التحتية وذلك بهدف تحسين مراقبة الثروة الوطنية الغابوية والوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها، وتثمين الفضاءات والموارد الغابوية، إضافة الى الاستجابة إلى تطلعات الساكنة القروية من خلال فك العزلة عن التجمعات السكنية والتشكيلات الغابوية.

2. مسؤول البرنامج

مديرية الملك الغابوي والشؤون القانونية والمنازعات

3. المتدخلين في القيادة

- **قسم الملك الغابوي**
- **قسم الشؤون القانونية والمنازعات**

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.421: حماية المجالات الغابوية من خلال التحفيظ العقاري للأملاك الغابوية

المؤشر 1.1.421 : نسبة المساحة المحددة نهائيا

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	10 315	200 000	200 000	200 000	200 000	9 000 000	2021

- **توضيحات منهجية**

يتم تقييم المؤشر باحتساب مساحة الاملاك الغابوية التي تم تحديدها خلال السنة بالمقارنة مع المساحة المبرمجة والمقدرة ب 200.000هكتار سنويا.

- **مصادر المعطيات**

قسم الملك الغابوي

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يتم احتساب مساحة الأملاك الغابوية المحددة خلال السنة والتي لم يتم اعداد ملفات التحديد المتعلقة بها في قياس المؤشر.

- **تعليق**

عمليات التحديد النهائي تتم من خلال مسار تقني وتنظيمي مضبوط وتحت اشراف لجنة ادارية قانونية تختص بوضع الحدود والبت في التّعرضات المقدمة من طرف الساكنة. وتمكّن هذه العمليات من ارساء حدود قارة ونهائية بين الاملاك الغابوية والاملاك الخاصة ومن تكريس حقوق الانتفاع المعترف بها قانونا للساكنة المجاورة.

إلا أن انجاز هاته العمليات يتطلب تدخل مجموعة من الشركاء والفاعلين ويصطدم بتعرُّضات الساكنة المحلية خاصة في مناطق الشمال والجنوب الغربي، مما يتسبب في عرقلتها لمدة طويلة.

في اطار استكمال عمليات تحديد الملك الغابوي وبناء على المجهودات المبذولة مع مديرية الشؤون القروية التابعة لوزارة الداخلية في معالجة حالات التداخلات والتعرضات بين الاملاك الغابوية والاراضي الجماعية والتي توجت بإبرام ست اتفاقيات شراكة منذ سنة 2013 همت أقاليم بولمان وميدلت وجرادة وتاوريرت وكرسيف والفحص أنجرة، واتفاقيات أخرى في طور الاعداد والتي ستمكن من الانتهاء من عمليات التحديد النهائي للأملاك الغابوية المتبقية. منها 200.000 هكتار التي سيتم تحديدها سنة 2019.

المؤشر 2.1.421 : نسبة المساحة المصادق عليها

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	150	100	100	100	100	100	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم تقييم المؤشر باحتساب مساحة الاملاك الغابوية التي تمت إحالة مشاريع مراسيم المصادقة على عمليات تحديدها على الامانة العامة للحكومة خلال السنة بالمقارنة مع المساحة المبرمجة والمقدرة ب 200.000 هكتار سنويا.

- **مصادر المعطيات**

قسم الملك الغابوي

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يتم احتساب المساحات الغابوية المحدّدة التي لم يتم في شأنها اصدار الشهادة اللازمة لإعداد مراسيم المصادقة من طرف السادة المحافظين في قياس المؤشر.

- **تعليق**

تتم المصادقة على عملية التحديد النهائي بمقتضى مراسيم موقعة من طرف السيد رئيس الحكومة مع نشرها في الجريدة الرسمية. مباشرة هذه العملية تبقى رهينة بإتمام عمليات التحديد النهائي للأملاك الغابوية وايداع الملفات المتعلقة بها لدى السلطات الادارية المختصة وكذا بتسليم السادة المحافظين على الاملاك العقارية والرهون، بعد انصرام الآجال القانونية للإيداع، شواهد توضح الوضعية العقارية للأملاك الغابوية المعنية من حيث تواجد قطع أرضية موضوع عمليات تحفيظ.

من حيث القوة القانونية، توازي مراسيم المصادقة الرسوم العقارية، وتمكن من تحديد الوضعية المادية والقانونية للأملاك الغابوية المحددة بصفة ثابتة ولا رجعة فيها. اضافة الى ذلك فإنها تمكن من مباشرة عملية تحفيظ الملك الغابوي في إطار مسطرة خاصة.

مواصلة للمجهودات المتخذة لتأمين الملك الغابوي وبفضل التعاون المثمر مع مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية في مجال تحديد وتحفيظ هذه الثروة العقارية الوطنية، تم تسجيل انجازات مهمة خلال السنوات الماضية، بحيث فاقت نسبة الانجاز 120 % خلال كل من سنتي 2016 و2017، ويستهدف استصدار رسوم المصادقة على عمليات التحديد ما يناهز 200.000 هكتار خلال سنة 2019 في إطار متابعة مسطرة التسوية القانونية لعمليات التحديد الغابوي.

المؤشر 3.1.421 : نسبة المساحة المحفظة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	200	100	100	100	100	100	2024

- **توضيحات منهجية**

يتم تقييم المؤشر باحتساب مساحة الاملاك الغابوية التي تم تحفيظها خلال السنة بالمقارنة مع المساحة المبرمجة سنويا والتي تقدر ب 500000 هكتار سنويا.

- **مصادر المعطيات**

قسم الملك الغابوي

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يتم احتساب مساحة الاملاك الغابوية التي لم يتم بعد تأسيس رسوم عقارية لها في قياس المؤشر بالرغم من الإعداد والمصادقة على ملفاتها التقنية والقيام بعمليات مراجعة تحديداتها من طرف مصالح المسح العقاري واحالة الملفات المتعلقة بها على مصالح المحافظة العقارية.

- **تعليق**

يتطلب بلوغ الاهداف المرتبطة بهذا المؤشر ما يلي:

- الرفع من وتيرة انجاز عمليات تحديد الاملاك الغابوية في مختلف مراحلها.
- الرفع من وتيرة انجاز الدراسات التقنية الهادفة الى اعداد التصاميم الطبوغرافية للأملاك الغابوية، مما يتطلب انخراطا فعليا لمكاتب الدراسات الطبوغرافية وتحسينا في قدراتها وتكيفها للعمل داخل المجالات الغابوية.
- المساهمة الفعالة للمصالح الخارجية التابعة للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية من أجل تسريع وتيرة انجاز عمليات مراقبة الدراسات التقنية الطبوغرافية والتحقق من مطابقة حدود الاملاك الغابوية في إطار مسطرة التحفيظ العقاري وكذا البت في ملفات التحفيظ العقاري.

180%مواصلة للمجهودات المتخذة لتأمين الملك الغابوي وبفضل التعاون المثمر مع مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية في مجال تحديد وتحفيظ هذه الثروة العقارية الوطنية، تم تسجيل انجازات مهمة خلال السنوات الماضية بحيث فاقت نسبة الانجاز خلال سنتي 2016 و2017. وتستهدف المندوبية مواصلة نفس الوثيرة ببرمجة تحفيظ ما يناهز 500.000 هكتار خلال سنة 2019 في أفق استكمال برنامج تحفيظ الثروة الوطنية الغابوي سنة 2024.

الهدف 2.421: تقليص تدهور المجالات الغابوية

المؤشر 1.2.421 : نسبة مباشرة مسطرة تنفيذ الاحكام القضائية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	90	90	90	90	90	90	2024

- **توضيحات منهجية**

يتم قياس المؤشر من خلال احتساب عدد الاحكام القضائية النهائية الصادرة في شأن المحاضر الغابوية المحررة التي تمت مباشرة مسطرة تنفيذها خلال السنة مقارنة مع العدد الاجمالي.

- **مصادر المعطيات**

قسم الشؤون القانونية والمنازعات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.

- **تعليق**

يرمي قياس هذا المؤشر الى اعطاء العناية اللازمة للشق المتعلق بالشرطة الغابوية وتحقيق الغايات المرجوة منها والمتمثلة في ردع الاشخاص المخالفين، من أجل تقليص الضغط على الموارد الغابوية وضمان استغلالها بشكل منظم وعقلاني، وبالتالي تحقيق مساهمة حقيقية للمجالات الغابوية في التنمية المجالية دون تهديد التوازنات الايكولوجية الهشة.

موازاة مع المقاربة الزجرية، يعملالقطاع المياه والغابات على سلك مداخل ومقاربات اخرى تهم اشراك الساكنة المحلية في الحفاظ على الثروة الوطنية الغابوية والمساهمة في تنميتها.

المؤشر 2.2.421 : نسبة فك العزلة على الغابات

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%(كيامتر/هكتار)	90	100	100	100	100	100	2024

- **توضيحات منهجية**

يتم قياس المؤشر من خلال احتساب طول المسالك الغابوية التي يتم فتحها داخل الملك الغابوي في إطار برنامج عمل القطاع أو في إطار اتفاقيات شراكة مع مختلف الفاعلين خلال السنة بالمقارنة مع البرنامج السنوي الذي يتم تحديده. من المقرر أن تفتح مساحة 200 كم في السنة في أفق الوصول إلى 23000 كم في 2024.

- **مصادر المعطيات**

قسم الملك الغابوي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.

- **تعليق**

تحقيق الأهداف المرجوة رهين بالعمليات التالية:

- تقديم مبادرات جديدة لتطوير الشراكات مع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية القروية (وزارة التجهيز، الجماعات المحلية، قطاع الفلاحة والمنظمات غير الحكومية).
- تأهيل المقاولات المسؤولة عن تنفيذ أشغال فتح وإصلاح المسالك الغابوية.

برنامج 422 : التهيئة والتنمية الغابوية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تهدف استراتيجية البرنامج إلى: (أ) ضمان تجديد النظم الإيكولوجية للغابات، (ب) التنمية المستدامة للموارد الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة والتدبير (ج) تعزيز الشراكة مع السكان ذوي الحقوق عبر تنظيمهم في إطار تعاونيات غابوية أو جمعيات رعوية.

وتشمل مختلف هذه الأنشطة عمليات التشجير والتخليف وتحسين المراعي وجمع البذور وإنتاج الشتلات الغابوية وأشغال الحراجة والاستفادة من منحة المقاصة عن المناطق الممنوعة من الرعي واستغلال وتثمين المنتجات الغابوية، بالإضافة إلى الأنشطة المدرة للدخل (الأنشطة المصاحبة....).

وتهدف البرامج المتعلقة بإعادة التشجير بالأساس إلى تأهيل النظم الغابوية الطبيعية. وتساهم هذه البرامج بشكل مباشر في محاربة التعرية المائية والريحية وفي إنتاج الأخشاب في المناطق المناسبة وفي إنتاج الكلأ في الجهات التي تعرف ضغطا رعويا وفي تحسين ظروف عيش الساكنة .

وتُحدّدُ المناطق المعنية بهذه التدخلات انطلاقا من معطيات الدراسات الاستراتيجية المتوفرة لدى القطاع، كالمخطط المديري للتشجير والمخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية والمخطط الوطني لمحاربة الحرائق، وبتناسق مع توجهات مخططات تهيئة الغابات.

ولبرمجة أمثل للتدخلات التي يتعين القيام بها في الزمان والمكان، فإن الدراسات المتعلقة بتهيئة الغابات والتدبير المستدام والفعال للنظم الغابوية، ستتواصل خلال الفترة الممتدة الى

حدود 2024 على مساحة تقدر بـ 4،8 ملايين هكتار، مما سيرفع نسبة الغابات المتوفرة على دراسات للتهيئة إلى90% عوض65% حاليا.

كما أن انتقاء الأنواع المعتمدة في عمليات إعادة التشجير سوف يرتكز على الأصناف المستوطنة الأصلية كالأرز والبلوط الفليني والأركان والعرعار المغربي والسرو الأطلسي والخروب، وذلك بالنظر لقدرتها على التحمل والتكيف مع العوامل الطبيعية لبلادنا والتغيرات المناخية. ومن أجل إنجاح هاته العمليات، فقد اتخذت عدة تدابير على مستوى المسارات التقنية المتبعة وكذا الإجراءات الخاصة بالتنفيذ.

وقد ارتفعت الوتيرة السنوية للتشجير إلى36.000 هكتار عوض18000 هكتار قبل 2005. كما بلغت المساحة الاجمالية المشجرة 1.46 مليون هكتار بقي منها كحصيلة صافية 708.950 هكتار بعد احتساب المساحات التي شملتها الحرائق والاستغلال الغابوي المنصوص عليه في برامج التهيئة .

أما البرنامج المعتمد في أفق 2024 فيهدف إلى التشجير وتخليف الغابات الطبيعية وتحسين المراعي الغابوية على مساحة تناهز 600.000 هكتار. وسيتطلب إنجاز هذا البرنامج إنتاج ما يعادل 43 مليون شتلة غابوية وتحديث 4 مشاتل سنويا، وكذا إحداث محطتين جديدتين للبذور.

كما يتضمن هذا البرنامج خلق أحزمة خضراء على مساحة 2.400 هكتار وإعداد وتهيئة حوالي 100 غابة حضرية ومحيطة بالحواضر.

هذا ويتوقع في إطار البرنامج العشري 2015/2024 القيام بتدخلات حرجية في 300 ألف هكتار من الغابات، وذلك وفق توجهات مخططات تهيئة الغابات الطبيعية.

2. مسؤول البرنامج

مديرية التنمية الغابوية

3. المتدخلين في القيادة

- **قسم التشجير**
- **قسم التهيئة الغابوية**
- **قسم الاقتصاد الغابوي**

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.422: اعادة تأهيل النظم الغابوية

المؤشر 1.1.422 : نسبة إنجاز المساحات المشجرة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	73	100	100	100	100	100	2024

- **توضيحات منهجية**

تعتمد طريقة تحديد هذا المؤشر على التتبع عن كثب لعملية انجاز برامج التشجير، وعلى الوضعية الأسبوعية والحصيلة المؤقتة لأشغال التشجير.

- **مصادر المعطيات**

قسم التشجير

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المساحات المغروسة سنويا لا تأخذ بعين الاعتبار المساحة المنجزة في إطار الإعانات العينية.

- **تعليق**

تحقيق النتائج يخضع لبعض العوائق كالظروف المناخية (الجفاف...)، مدى معارضة الساكنة، طلبات العروض الغير مثمرة، تأهيل المقاولة الغابوية.

المؤشر 2.1.422 : نسبة نجاح المساحات المشجرة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	janvier 2019	60	60	60	60	60	2024

- **توضيحات منهجية**

تحدد نسبة نجاح المساحات المشجرة لموسم التشجير (n/n+1)، بعد مرور الفترة الصيفية وذلك نهاية شهر نونبر من السنة n +1، على أساس نسبة نجاح لا تقل عن60% من الشتائل المغروسة وكذا الحصيلة النهائية للتشجير.

- **مصادر المعطيات**

قسم التشجير

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

الحصيلة النهائية للتشجير لا تأخذ بعين الاعتبار المساحة الخاصة بتخليف الغابات الطبيعية عبر البذور أو الشتائل تحت غطاء نباتي كثيف بالغابات الطبيعية وكذلك المساحات المشجرة في إطار الإعانات العينية لتجنب احتسابها مرتين.

- **تعليق**

رغم التحسين المستمر لتقنيات التشجير، فإن صعوبة الأراضي التي يتم تشجيرها تحد من تحقيق نسبة نجاح عالية

الهدف 2.422: التنمية المستدامة للمجالات الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة

المؤشر 1.2.422 : نسبة إنجاز مخططات تهيئة الغابات

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	97	100	100	100	100	100	2024

- **توضيحات منهجية**

يمكن المؤشر من قياس نسبة إنجاز مخططات تهيئة الغابات وذلك عن طريق مقارنة المساحة المهيّئة سنويا والمساحة المتوقع تهيئها. وتمثل مخططات التهيئة الأساس الذي يسمح ببرمجة التدخلات الغابوية في الزمان والمكان بالنسبة للغابة المعنية، حيث يبقى مخطط التهيئة أداة من أجل تدبير مستدام للموارد الغابوية.

.

- **مصادر المعطيات**

قسم التهيئة الغابوية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.

- **تعليق**

تحقيق الاهداف رهين بقدرة مكاتب الدراسات وإمكانية التتبع والتأطير من طرف المصالح الجهوية للدراسات والتهيئة والتخطيط.

دراسة التهيئة تأخذ في معظم الأحيان حيزا زمنيا يتجاوز بكثير المدة المقررة لإنجازها نظرا لنقص الخبرات والكفاءات لدى بعض مكاتب الدراسات.

برنامج 423 : محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يعرف التصحر على أنه ظاهرة تدهور الأراضي بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة وكذا بالمناطق شبه الرطبة الجافة تحت تأثير عوامل من قبيل التقلبات المناخية والضغط البشري، وهي ظاهرة تهدد % 95 من الأراضي بالمغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن محاربة التصحر لا يجب حصرها في الحد من زحف الرمال فقط. بل إن محاربة التصحر تشمل كذلك التنمية القروية المندمجة، محاربة الفقر، التخفيف من آثار الجفاف إضافة إلى تدبير الحفاظ على الثروات الطبيعية.

بالنسبة لتدخلات قطاع المياه والغابات في هذا المجال فهي تشمل تنفيذ برامج عملية لمحاربة انجراف التربة في إطار المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية ومحاربة زحف الرمال خاصة بالمناطق الجنوبية، بالإضافة إلى دورها في تنسيق إنجاز البرنامج الوطني لمحاربة التصحر.

يمثل المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية الذي تم اعتماده سنة 1996 إطارا استراتيجيا للقطاع في مجال محاربة انجراف التربة، حيث يحدد أولويات التدخل ويقترح المقاربات والآليات المالية والمؤسساتية لإنجازها.

ونظرا لضخامة الاحتياجات فيما يخص المحافظة على المياه والتربة وكذا فيما يخص التنمية البشرية بالمناطق المتضررة بعالية السدود، ومراعاة للإمكانيات المالية التي يمكن توفيرها والقدرات الاستيعابية المرتبطة بالمقاربة التشاركية المعتمدة، فإن المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية يوصي بإعطاء الأولوية لبرنامج عمل، يهم على مدى 20 سنة معالجة مساحة تقدر بـ 1,5 مليون هكتار أي بمعدل 75.000 هكتار في السنة، على مستوى 22 حوضا مائيا وبغلاف مالي سنوي يقدر بـ 150 مليون درهم.

و جدير بالذكر انه مع استيفاء المدة الزمنية المخصصة للمخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية و المحددة في 20 سنة فقد تمت بلورة الشروط المرجعية لتحيين ومراجعة هذا المخطط، و ذلك ضمن مقاربة تشاركية و تشاورية مع جميع المتدخلين في هذا المجال.

تجدر الإشارة إلى أن عوامل التعرية المتمثلة في الرياح وزحف الرمال تهم بالأساس الأقاليم الجنوبية والمناطق الساحلية. ويركز قطاع المياه والغابات في تدخلاتها لمحاربة هذه الظاهرة على تثبيت الكثبان الرملية لحماية المنشآت الطرقية، والواحات، والتجمعات السكنية، وذلك بإنشاء حواجز "ميكانيكية" وبيولوجية، كما تولي أهمية بالغة لإنشاء الأحزمة الخضراء حول المدن، خاصة بالأقاليم الجنوبية، وذلك بشراكة مع الجماعات المحلية.

كما تقوم استراتيجية القطاع في إطار هذا البرنامج أيضا على المحافظة على المناطق المحمية وتثمينها عبر المحافظة على الغابات التي تشكل الرافد الأساسي للتنوع البيولوجي الغني الذي يتوفر عليه المغرب. فعلى صعيد منطقة البحر الأبيض المتوسط تحتل المملكة المرتبة الثانية من حيث التنوع البيولوجي بعد تركيا بمعدل توطين يصل إلى 20%. إلا أن هذه الثروة مهددة بالتدهور بسبب الاستغلال المفرط للمجالات الطبيعية، تدمير مواطن الأصناف الحيوانية وتفاقم الظروف المناخية الغير الملائمة، حيث أصبحت العديد من أنواع النباتات والحيوانات ذات الأهمية التراثية مهددة بالانقراض.

وتستند استراتيجية المندوبية السامية في مجال المحافظة على الطبيعة على ثلاثة محاور:

1. تنمية الشبكة الوطنية للمناطق المحمية.

2. المحافظة والاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة.

3. الحفاظ على الحياة البرية وموائلها.

من جهة أخرى يشكل المخطط المديري للمناطق المحمية-الذي مكن من تحديد شبكة وطنية مكونة من 154 موقع ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية تغطي مساحة تناهز 2,5 مليون هكتار وتهم جميع النظم البيئية عبر مجموع التراب الوطني-إطارا مرجعيا للمحافظة على هذا

التنوع البيولوجي وتنميته وتثمينه، وذلك عبر منهجية تتلخص في: (أ) إعادة تأهيل النظم البيئية الطبيعية (ب) تهيئة وتنمية المناطق المحمية (ج) تثمين المؤهلات الطبيعية للمناطق المحمية.

ومن جهة أخرى، ترمي استراتيجية قطاغ المياه والغابات لتثمين الوحيش عبر الأنشطة المتعلقة بالقنص الى التدبير المستدام لهذه الموارد واحترام التوازنات البيئية، اضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية من خلال خلق فرص الشغل بالعالم القروي.

ويتضمن برنامج العمل المحاور الآتية:

- تعزيز دور محميات القنص على مساحة 10 مليون هكتار.
- تعزيز جمعيات القناصين لتشجيع القنص المنظم، وذلك من خلال (أ) الرفع من عدد المجالات التي يتم كراء حق القنص بها للجمعيات (ب) الرفع من عدد شركات القنص السياحي
- مواصلة تنظيم امتحانات الحصول على رخصة القنص، بشراكة مع الجامعة الملكية المغربية للقنص والجامعة الملكية المغربية للرماية الرياضية.

أما في مجال الصيد وتربية الأسماك بالمياه القارية، فإن محاور التدخل تتجلى فيما يلي:

- حماية الثروات السمكية بالمياه القارية.
- تعزيز دور الصيد وتربية الأسماك بالمياه القارية من أجل المساهمة في تنمية العالم القروي.
- تحسين مساهمة الإنتاج السمكي في تلبية الحاجيات الغَذائية في العالم القروي.
- إنعاش الصيد السياحي للمساهمة في التنمية المحلية والقروية.

تتمحور استراتيجية القطاع في مجال المحافظة على المناطق المحمية وتثمينها على متابعة تنفيذ الأنشطة التالية:

- تنمية الشبكة الوطنية للمناطق المحمية، لجعلها تغطي الأنظمة البيئية الطبيعية الكبرى ببلادنا من خلال خلق 25 منطقة محمية في أفق 2020 وإعداد تصاميم التهيئة والتدبير لهاته المناطق والشروع في تنفيذها.
- متابعة تنفيذ المخططات المديرية لمحميات المحيط الحيوي.
- إعادة توطين الحيوانات البرية المنقرضة أو المهددة بالانقراض في الوسط الطبيعي، انطلاقا من المجموعات التي أعيد إدخالها إلى المنتزه الوطني لسوس ماسة.
- تثمين الشبكة الوطنية للمناطق المحمية عن طريق الانفتاح المراقب للمنتزهات الوطنية على الأنشطة السياحية الإيكولوجية.

يمثل المخطط المديري للمناطق المحمية الذي تم اعتماده سنة 1996 إطارا استراتيجيا لقطاع المياه و الغابات في مجال المحافظة على ثروات المناطق المحمية وكذا تثمينها، حيث يحدد أولويات التدخل ويقترح المقاربات والآليات المالية والمؤسساتية لإنجازها.

2. مسؤول البرنامج

مدير محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة

3. المتدخلين في القيادة

- **قسم المحافظة على المياه والتربة وحماية الغابات**
- **قسم المنتزهات والمحميات الطبيعية**
- **قسم تدبير تربية الوحيش والأسماك بالمياه القارية**

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.423: الحفاظ وإعادة تشكيل الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي

المؤشر 1.1.423 : نسبة تطبيق البرامج السنوية لتصاميم التهيئة والتدبير للمناطق المحمية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	83	86	90	100	100	100	2024

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من قياس التطور المسجل في انجاز برامج العمل المسطرة في مخططات التهيئة والتدبير وذلك عن طريق احتساب مساحات المناطق المحمية التي تم التدخل فيها مقارنة مع المساحة المتوقع تهيئتها.

وتيرة تطور المؤشر تم تحديدها في 40.000 هكتار سنويا، وهي معدل المساحات الجديدة التي يتم تغطيتها سنويا بمخططات التهيئة والتدبير.

- **مصادر المعطيات**

- قسم المنتزهات والمحميات الطبيعية
- مصلحة تهيئة المنتزهات والمحميات الطبيعية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

على الرغم من أنه يعطي صورة واضحة عن مدى تطبيق برامج العمل المبرمجة في مخططات التهيئة والتدبير إلا أن هذا المؤشر تعتريه بعض النواقص التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– بما أن مساحة المحميات هو الذي يتم احتسابه للتدليل على المؤشر، فانه لا يأخذ بعين الاعتبار لا عدد التدخلات ولا نوعيتها،

– كما أن المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار المدى المجالي لتأثير التدخلات. إذ أن بعض التدخلات تكون محلية التأثير أو على العكس من ذلك ذات تأثير يمكن أن يتعدى حتى نطاق المنطقة المحمية،

– لا يأخذ المؤشر بعين الاعتبار التدخلات المنجزة داخل المناطق المحمية الغير المتوفرة على مخططات التهيئة والتدبير.

- **تعليق**

تحقيق النتائج مرتبط بتوفر الموارد البشرية المؤهلة اللازمة لتطبيق مخططات التهيئة والتدبير للمناطق المحمية.

المؤشر 2.1.423 : نسبة المساحة التراكمية المعالجة ضد التعرية المائية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	79	84	88	93	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**
- **مصادر المعطيات**
- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

المؤشر 3.1.423 : نسبة المساحة التراكمية المعالجة ضد التعرية الريحية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	91	93	95	97	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**
- **مصادر المعطيات**
- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

مكنت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2005والتي تهدف إلى الرفع من مستوى ولوج ساكنة الوسط القروي والمناطق الجبلية الى الخدمات الأساسية والاجتماعية، من محاربة الهشاشة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وتعزيز المكتسبات المحققة في إطار البرامج القطاعية الخاصة كالبرنامج الوطني للطرق القروية وبرامج الكهربة القروية ومد العالم القروي بالماء الصالح للشرب وتعزيز خدمات الصحة والتعليم.

ومع دخول مخطط المغرب الأخضر حيز التنفيذ، مكنت المشاريع المنجزة في إطار دعامة الفلاحة التضامنية بشكل ملحوظ من النهوض بمستوى عيش ساكنة هذه المناطق. ولتحقيق تنمية قروية مستدامة، وجب تبني مقاربة مجالية مبنية على مبدأ التشاركية الفعلي لقطاع الفلاحة مع كافة القطاعات التنموية الأخرى (السياحة، الصناعة التقليدية، المعادن...) في تناغم تام مع برامج التهيئة المجالية.

غير أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة من لدن كافة القطاعات الحكومية، لازالت مؤشرات التنمية البشرية في العالم القروي ضعيفة ولا تسمح بإبراز كل مؤهلاته على المستوى المجالي، لاسيما في مناطق الجبال والواحات التي تتميز بهشاشة التوازنات الطبيعية وصغر مساحات الضيعات ومحدودية مستوى اندماج التدخلات العمومية.

وانطلاقا من هذا المنظور، قامت الحكومة بإعداد استراتيجيتين، تهم الأولى الواحات ومناطق الأركان أما الثانية فتهم المناطق الجبلية ويتعلق الأمر بالبرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية.

ترتكز هذه الاستراتيجيات على ثلاثة محاور:

يتعلق الأول بالتأهيل التضامني لتسهيل استفادة هذه المناطق من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والمرافق العمومية والماء والكهرباء والبنيات التحتية؛

ويهم الثاني إنجاز مشاريع محلية مندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

ويخص الثالث إنجاز مشاريع كبرى مهيكلة تخص تأهيل المراكز الحضرية وإحداث محطات سياحية كبرى ومحطات للطاقات الشمسية والريحية لإدماج المناطق الجبلية في محيطها الاقتصادي.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015، والذي دعى من خلاله صاحب الجلالة نصره الله الحكومة من أجل إعداد خطة عمل مندمجة مبنية على التعاون ما بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية في الجماعات والجهات المنعزلة، وكذا تحديد برنامج دقيق لإنشائها على أرض الواقع، تم إعداد "برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي".

ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف عيش الساكنة القروية من خلال فك العزلة عنها عبر بناء الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية المرتبطة بها وتحسين مؤشرات ربط هذه الساكنة بالشبكة الكهربائية وبالماء الشروب، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الصحية والتعليمية.

ويرتبط إطار الحكامة المعتمد بالإطار المؤسساتي للاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، من خلال اللجنة الوطنية التي يرأسها السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات واللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية برئاسة مشتركة بين السادة الولاة ورؤساء المجالس الجهوية.

في نفس الإطار، وانسجاما مع استراتيجية البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية وبرنامج تدارك الفوارق المجالية والاجتماعية تم إعداد مشروع التنمية القروية المندمج بالمناطق الجبلية بالأطلس الذي يشمل اقاليم ورزازات وتنغير وبني ملال .ويهدف المشروع إلى:

- تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية المستهدفة؛
- تحسين دخل الساكنة تنويع موارده؛
- تثمين المنتجات الفلاحية عبر تأهيل سلاسل الإنتاج المستهدفة وتسهيل الولوجيةللأسواق؛
- التدبير المستدام للموارد الطبيعية (التربة والماء والغابات).

واستعدادا لمواكبة إنجاز المشروع وإعداد أدوات تنفيذه، تم إرساء وحدات تسيير المشروع على المستوى المركزي والاقليمي، كما تم انجاز دليل للمساطر خاص بالمشروع ووضع تصور عام للتعاون جنوب-جنوب المرتقب في إطار هذا المشروع.

وتجدر الاشارة الى ان تحديد أهداف هذا البرنامج ومؤشرات الأداء الخاصة به ترتكز أساسا على الأولويات الوطنية في مجال مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للساكنة المستفيدة من المشاريع المحددة داخل المجال القروي والمناطق الجبلية. وحيث ان الاستراتيجية الخاصة به تنبني على إطار تشاركي بين هيئات حكومية متعددة، فانه سنكتفي بسرد المؤشرات المتعلقة بالهدف الرئيسي للبرنامج كالاتي:

الهدف : تحسين ظروف عيش الساكنة المستفيدة من البرنامج :

- **المؤشر الأول**: نسبة الساكنة الموصولة بطريق معبدة أو مسلك قروي على مسافة أقل من 1 كيلومتر؛
- **المؤشر الثاني**: نسبة الساكنة الموصولة بالماء الصالح للشرب؛
- **المؤشر الثالث**: نسبة الساكنة الموصولة بالشبكة الكهربائية؛
- **المؤشر الرابع**: نسبة الساكنة الموصولة بمؤسسة صحية على مسافة أقل من 10 كيلومتر؛
- **المؤشر الخامس**: نسبة الساكنة الموصولة بمؤسسة تعليمية على مسافة أقل من 5 كيلومتر.

2. مسؤول البرنامج

مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

3. المتدخلين في القيادة

- اللجنة الوطنية للتنمية القروية والمناطق الجبلية؛
- اللجان الجهوية للتنمية القروية والمناطق الجبلية؛
- المديريات الجهوية؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار؛
- القطاعات الوزارية المعنية.

.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 21 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	2 011	318	2 329	52,15
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	761	106	867	19,41
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	1 046	224	1 270	28,44
المجموع	**3 818**	**648**	**4 466**	**100**

- جدول 22 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	440	170	610	13,66
المصالح اللاممركزة	3 378	478	3 856	86,34
المجموع	3 818	648	4 466	100

- جدول 23 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	478	64	542	14,06
جهة الشرق	242	30	272	7,05
جهة فاس - مكناس	683	110	793	20,57
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	719	104	823	21,34
جهة بني ملال - خنيفرة	401	57	458	11,88
جهة الدار البيضاء- سطات	153	21	174	4,51
جهة مراكش - آسفي	281	41	322	8,35
جهة درعة - تافيلالت	123	12	135	3,5
جهة سوس - ماسة	205	28	233	6,04
جهة كلميم - واد نون	22	4	26	0,67
جهة العيون -الساقية الحمراء	52	7	59	1,53
جهة الداخلة - واد الذهب	19	0	19	0,49
المجموع	3 378	478	3 856	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 24 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	416 923 288	4335
المناصب المحذوفة	697 786	36
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	6 779 193	63
عمليات الإدماج	855 473	12
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	19 618 274	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	443 478 442	4374
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	31 000 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	474 478 442	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 440 : دعم ومصالح متعددة

- **مشروع 1 : أبحاث غابوية**
- **مشروع 2 : دعم المهام**
- **مشروع 3 : عمليات مختلفة**
- **مشروع 4 : نظام الاعلام، التعاون والجرد الغابوي**

o مشروع التواصل

تستهدف استراتيجية التواصل التي تتبناها المندوبية شرائح متعددة من المتلقين تسخر من أجلهم المندوبية أدوات ورسائل محددة قصد مساعدتهم على فهم طبيعة البرامج المتبعة.
في هدا السياق وضعت المندوبية بدعم تقني من منظمة الأغذية والزراعة خطة للتواصل ترتكز أهدافها الرئيسية فيما يلي:

-التعريف بمهام قطاع المياه و الغابات و بخبراتها من خلال التأكيد على دورها الطلائعي في حماية الموارد الطبيعية.

-خلق و تنشيط التبادل مع مختلف الشركاء؛

- تحسيس، تحفيز وتعبئة مختلف الفاعلين حول المبادرات التي تقوم بها المندوبية.

-ضمان نشر المعلومات داخليا بين مختلف مكونات الإدارة؛

و لتحقيق أهدافها، يتم تطوير برنامج سنوي حول المحاور التالية:

-مرافقة الهياكل المختلفة للإدارة في مجال الاتصالات المؤسسية والعامة؛

-طبع وسائط الإعلام المواضيعية؛

-تنظيم المعارض والمعارض الوطنية والدولية والمشاركة فيها؛

-التنظيم والاحتفال بالأيام دولية

-إنتاج الأفلام والأفلام الوثائقية والفقرات الإعلانية لنقل صورة إيجابية عن الإدارة؛

- إدارة ومتابعة الموقع الإلكتروني للإدارة (تحديث وإدراج المحتوى).

o مشروع نظام الإعلام

فيما يخص نظام الإعلام فقد تم منذ 2009 إنشاء وتنفيذ برنامج لتطويره ينقسم لعدة محاور (المنصة التقنية والتطبيقات وتدريب الموظفين ...) من أجل إقامة نظام معلومات متجانس و قادر على الإجابة عن حاجيات مختلف المديريات التقنية التابعة للقطاع.

ومن أجل ذلك، تتوفر الإدارة على خلية خاصة تقوم بنشر العديد من التطبيقات التي وضعتها مصلحة المعلوميات مثل الرصد والتقييم، وبرمجة الميزانية، وإدارة التقاضي، وإدارة الأراضي، أو تلك التي تنفذ مع شركائنا (فاو، والاتحاد الأوروبي ...).

ومع ذلك، ومن أجل الحفاظ على التطبيقات الحالية وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات أخرى، قامت مصلحة المعلوميات ببرمجة مشروع يستند إلى المحاور التالية:

- تطوير التطبيقات المتعلقة بإدارة تنمية الغابات، وإنشاء بوابة داخلية لخدمة المستخدمين في المديريات الإقليمية.
- تجديد الشبكة والمنصة الحالية لقدمها.
- تعزيز الأمن من خلال تجديد تراخيص جدار الحماية والتمديد للمواقع الخاصة بالجهات،
- تدريب المديرين والفنيين على البرامج التقنية الجديدة وإدارة المشاريع.

o مشروع الجرد الغابوي

وفيما يتعلق بجرد الغابات، فإن المعرفة الجيدة بالموارد الحرجية هي أداة أساسية لتوجيه السياسات الحرجية بغية تحسين التخطيط لهذا التراث وإدارته على نحو مستدام. ومن هذا المنطلق، أجرت إدارة المياه والغابات، خلال الفترة 1990-1994، أول قائمة جرد وطنية لها مما سمح بامتلاك بيانات مخططية وديندرومترية ورسم الخرائط (تناظرية ورقمية) تخص أنواع الأشجار الرئيسية.

وبغية فهم التغيرات التي حدثت في طبقات الغابات ، بدأت المندوبية منذ عام 2004 في تحديث الجرد الغابوي ورسم خريطة مع تفسير الصور الجوية المأخوذة وقد أدخلت بعض التحسينات على مفتاح التقسيم الطبقي إما لمزيد من التفاصيل للتشكيلات الغابوية أو لحساب التشكيلات التي سبق إهمالها.

ومن المقرر الانتهاء من كامل جرد الغابات في نهاية عام 2018.

- **مشروع 5 : ابحاث غابوية**
- **مشروع 6 : دعم المهام**
- **مشروع 7 : دعم المهام**
- **مشروع 8 : دعم المهام**
- **مشروع 9 : نفقات غير موزعة**

برنامج 421 : حماية وتأمين الملك الغابوي

- **مشروع 1 : التجهيزات والبنيات**

يروم المشروع الى تعزيز وتأهيل شبكة وحدات التسيير الغابوية والتي تشتمل اساسا على المنازل الغابوية المتواجدة في مختلف المجالات الغابوية، والبنايات والمنازل الادارية. كما يهدف هذا المشروع الى تقوية شبكة المسالك الغابوية من خلال خلق وترميم وصيانة هذه المسالك، مما يساهم في فك العزلة عن الساكنة القروية، وفي تسهيل الولوج للنظم الغابوية وكذا الرفع من قيمة المنتوجات الغابوية.

ويتم تحقيق أهداف المشروع من خلال انجاز مجموعة من العمليات من بينها:

1. بناء وحدات إدارية جديدة من منازل غابوية وبنايات ومنازل إدارية.
2. ترميم وصيانة الوحدات الادارية.
3. فتح وترميم وصيانة المسالك الغابوية.
4. انجاز الدراسات الهندسية والتقنية اللازمة للقيام بعمليات البناء أو فتح المسالك.
5. تجهيز الوحدات الادارية بالمعدات الضرورية لمدها بالكهرباء وبماء الشرب، وربطها بشبكات الصرف الصحي في حال وجودها.

- **مشروع 2 : تحديد و تسجيل الملك الغابوي**

يتوخى المشروع استكمال عمليات تحديد وتحفيظ الاملاك الغابوية من خلال القيام بمجموعة من المساطر القانونية والعمليات التقنية. ولتحقيق هذا الهدف، تتم خلال كل سنة برمجة مجموعة من التدخلات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- انجاز عمليات التحديد المؤقت للأملاك الغابوية واعداد ملفات مشاريع المراسيم التي تأذن بمباشرة عمليات التحديد النهائي لهاته الاملاك، من اجل التوقيع عليها من طرف السيد رئيس الحكومة ونشرها في الجريدة الرسمية.

- انجاز عمليات التحديد النهائي للأملاك الغابوية التي توجد في طور التحديد واعداد الملفات المتعلقة بها والتوقيع عليها من طرف اللجنة الادارية للتحديد.

- القيام بعمليات قياس احداثيات حدود الاملاك الغابوية ورسم حدودها على خرائط المسح العقاري.

- اعداد الملفات المتعلقة بمشاريع مراسيم المصادقة على عمليات التحديد النهائي للأملاك الغابوية من أجل التوقيع عليها من طرف السيد رئيس الحكومة ونشرها في الجريدة الرسمية.

- إعداد ملفات المسح العقاري للأملاك الغابوية من طرف المهندسين المساحين الطبوغرافيين والمصادقة عليها من طرف مصالح المسح العقاري.

التحفيظ العقاري للأملاك الغابوية من خلال القيام بعمليات مراجعة الحدود من طرف مصالح المسح العقاري والبت في الملفات العقارية من طرف مصالح المحافظة العقارية.

- **مشروع 3 : الحراسة الغابوية**

يهدف المشروع الى حماية الاملاك والنظم الغابوية والمحافظة عليها من كل اشكال الاستنزاف التي يمكن ان تطالها، كما يهدف لضمان استغلال عقلاني وتثمين أمثل لمنتوجاتها ولإنجاح عمليات تأهيل المجالات الغابوية طبقا للقوانين والضوابط المعمول بها، مع نهج مقاربات تسعى لإشراك فعلي للساكنة القروية في تدبير المجالات الغابوية والاستفادة من خيراتها.

ولتحقيق هاته الاهداف، تتم سنويا برمجة مجموعة من التدخلات من بينها:

- تعزيز حراسة مجموعة من المجالات الغابوية الحساسة، من خلال ابرام عقود مع شركات حراسة متخصصة، أو مع تعاونيات وجمعيات محلية.
- تكثيف عمليات ضبط ومعالجة الجنح الغابوية.
- احالة ملفات النزاعات موضوع محاضر الجنح المحررة على المحاكم المختصة وتتبعها.
- مباشرة مسطرة تنفيذ الاحكام الصادرة، عندما تصبح هاته الاحكام نهائية.

برنامج 422 : التهيئة والتنمية الغابوية

- **مشروع 1 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**

تعتبر دراسات تهيئة الغابات نقطة البداية باعتبارها أداة أساسية للتدبير المستدام للغابات إذ تمكن هذه الدراسات من برمجة عمليات التشجير والتخليف وتحسين المراعي وتجديد الغابات والحراجة والاستغلال الغابوي على أساس علمي وكذلك فيما يخص التجهيزات والبنية التحتية.

تجدر الإشارة إلى أنّ المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر تتّبع مقاربة تشاركية تقوم على إشراك جميع الفاعلين المعنيّين من ساكنة مجاورة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومنظمات غير حكومية في برنامجها الاستراتيجي للمحافظة على الغابات وتنميتها.

وتقوم دراسة تهيئة الغابات على تحليل الفضاء الغابوي من أجل معرفة ثراء وإمكانات الاوساط الطبيعية وأيضا لتحديد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية. ويمكن هذا التحليل من توجيه اختيار الأهداف التي سيتم تبنيها بالنسبة للغابة.

ويمكن إجمال الأهداف الرئيسية لمشروع تهيئة الغابات على النحو التالي:

- من الناحية البيئية: ضمان استدامة الغابات والمحافظة على التنوع البيولوجي؛
- من الناحية الاقتصادية: ضمان الاستغلال المستدام للمنتجات الغابوية الخشبية وغير الخشبية؛
- من الناحية الاجتماعية: الأخذ بعين الاعتبار حقوق الانتفاع المعترف بها للسكان المحليين والإسهام في التنمية المحلية.

- **مشروع 2 : إنتاج الأغراس، التشجير والتدخلات الحرجية**

وضع قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر إعادة تأهيل المنظومات البيئية الغابوية في صدارة اهتماماتها، نظرا للإكراهات التي تتعرض لها هذه المنظومة والمرتبطة أساسا بالتقلبات المناخية والرعي الجائر والاستعمال المفرط لحطب التدفئة مما يؤثر بشكل كبير على التجديد الطبيعي للغابات.

وفي هذا الإطار وبهدف إعادة تخليف وتثمين الموارد الغابوية، اعتمدت المندوبية السامية سياسة واضحة في هذا المجال مرتكزة على دراسات ميدانية معمقة همت جميع الجهات، حيث تمت بلورة مشاريع مجالية مندمجة وتشاركية تُكون البرنامج العشري 2015-2024.

يُعد التشجير الوسيلة الأنجع لتخليف الغابات وتنمية الرصيد الغابوي ببلادنا. لهذا يمكن الجزم بأنّ عمليات التشجير تشكل النواة الصلبة لهذا البرنامج لما لها من تأثير في إعادة تأهيل التشكيلات الغابوية المتدهورة، في حماية الأراضي من الانجراف، في الوقاية من الفيضانات وفي حماية التنوع البيولوجي والبيئي. إضافة إلى مساهمته في تكثيف الإنتاج الوطني من المواد الخشبية.

ويرتقب خلال سنة 2018 انجاز عمليات الغرس على مساحة تناهز **60.000** هكتار، توزع حسب الأهداف المقصودة من التشجير إلى:

- تشجير وقائي ومنتج،
- إعادة تخليف الغابات الطبيعية،
- تحسين المراعي الغابوية.

- **مشروع 3 : تثمين المنتوجات الفلاحية**
- **مشروع 4 : البرنامج التشاركي لتهيئة الغابات الحضرية والشبه حضرية**

إدراكا للأهمية المتزايدة للغابات الحضرية والمحيطة بالحواضر في الحفاظ على النُظم البيئية، ومزايا المناظر الطبيعية، ومكافحة التلوث، وحماية الصحة العامة، وتنمية السياحة البيئية وتوفير

الخدمات المختلفة مثل تحسين البيئة الحضرية وتوعية الرأي العام. وفي رؤية استباقية للاحتياجات المتغيرة للمجتمع المغربي اتجاه الغابات، ونظرا للعدد المتزايد لمرتادي الغابات الحضرية والمحيطة بالحواضر، ونظرا أيضا للتغطية المجالية الجيدة للغابات الترفيهية التي تشكل ركيزة أساسية لتعزيز الأهداف البيئية والتعليمية، قام قطاع المياه و الغابات منذ سنة 2008 بتبني استراتيجية وطنية متكاملة تروم تهيئة وتدبير الغابات الحضرية والمحيطة بالحواضر وفق مقاربة تشاركية.

وتبقى الأهداف الرئيسية لمشاريع تهيئة وتدبير الغابات الحضرية والمحيطة بالحواضر كما يلي:

1. ضمان حماية واستدامة الغابات الحضرية والمحيطة بالحواضر؛
2. توفير المناظر الطبيعية وغابات صحية وآمنة من خلال تهيئتها بالمرافق الضرورية لتطوير الأنشطة بالهواء الطلق؛
3. تطوير الدور الاجتماعي للغابات الحضرية والمحيطة بالحواضر من خلال تنظيم استقبال الزوار الوافدين وملاءمته وفقا لمتطلبات النظم الإيكولوجية؛
4. تحسيس الزوار والأجيال القادمة والفاعلين المحليين بأهمية الحفاظ على الغابات الحضرية والمحيطة بالحواضر؛
5. الرفع من نسبة المساحات الخضراء للفرد الواحد عبر خلق مساحات مشجرة وأحزمة خضراء جديدة في المناطق الحضرية.

وفي هذا الصدد، قام قطاع المياه و الغابات بتهيئة أكثر من 100 غابة حضرية ومحيطة بالحواضر على صعيد التراب الوطني ما بين سنتي 2009 و2016، همت مساحة تقدر بأكثر من 62 ألف هكتار وذلك في إطار شراكات تم عقدها مع مختلف الشركاء على الصعيدين الوطني والمحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن حوالي اثنتي عشر غابة حضرية يتم تهيئتها من أجل استقبال الزوار في إطار برامج كبرى للتهيئة الحضرية أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس وذلك بكل من مدن طنجة وتطوان و وجدةوالدار البيضاء والرباط ومكناس ومراكش.

ونظرا لكون هاته الغابات عنصرا هاما في هيكلة النسيج الحضري وفي إنشاء مدن خضراء يعتبر تثمينها أمرا ضروريا ناهيك عن الأحزمة الخضراء التي تم إنشاؤها في جنوب المغرب لأهميتها في محاربة التصحر وحماية المدن وتحسين المناظر الطبيعية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

- **مشروع 5 : نفقات مختلفة**
- **مشروع 6 : دعم المهام**
- **مشروع 7 : دعم المهام**
- **مشروع 8 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**
- **مشروع 9 : المحافظة وتثمين البلوط الفليني**
- **مشروع 10 : نفقات غير موزعة**

برنامج 423 : محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة

- **مشروع 1 : تهيئة الأحواض والمحافظة على التربة**

تعتبر التهيئة المندمجة للأحواض المائية رهانا استراتيجيا في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية. يهدف هذا المشروع إلى المحافظة على هذه الموارد عبر اعتماد تدبير مستدام للمياه والتربة في عالية الأحواض والمحافظة على المنشآت الهيدروفلاحية في السافلة بالإضافة إلى حماية البنيات التحتية والمنشآت السوسيو اقتصادية من الترمل وكذا الحد من اختلالات توازن النظم البيئية الساحلية.

يمثل المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية إطارا استراتيجيا يحدد أولويات التدخل ويقترح المقاربات والآليات المالية والمؤسساتية لإنجازها، حيث يوصي بإعطاء الأولوية لبرنامج عمل، يهم على مدى 20 سنة معالجة مساحة تقدر بـ 1,5 مليون هكتار أي بمعدل 75.000 هكتار في السنة، على مستوى 22 حوضا مائيا.

و جدير بالذكر انه مع استيفاء المدة الزمنية المخصصة للمخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية و المحددة في 20 سنة فقد تمت بلورة الشروط المرجعية لتحيين ومراجعة هذا المخطط، و ذلك ضمن مقاربة تشاركية و تشاورية مع جميع المتدخلين في هذا المجال.

ويشمل البرنامج المزمع انجازه عدة تدخلات تهم المعالجة البيولوجية عبر التشجير الوقائي وتخليف الغابات وتحسين المراعي الغابوية، وكذلك انجاز سدود الترسيب وتشجيع التشجير المثمر وإجراءات مصاحبة قصد إنعاش التنمية المحلية.

- **مشروع 2 : حماية الاحواض المائية**
- **مشروع 3 : محاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي**

تتمثل أهم العمليات في هذا الميدان في:

- ملائمة التشريعات المتعلقة بحماية الطبيعة وجعلها تستجيب للمبادئ الدولية بإنجاز القانون 22-07 المتعلق بالمحميات الطبيعية والقانون 29-05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها؛

- تنمية شبكة المحميات الطبيعية: عبر إنشاء المنتزهات الوطنية (10 منتزهات وطنية محدثة رسميا) ووضع وإنجاز تصاميم تهيئة وتدبير لهذه المنتزهات والمواقع البيولوجية والإيكولوجية ذات الأولوية؛

- تنمية شبكة المناطق الرطبة : بتسجيل 20 موقع على قائمة رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية بتاريخ 15 يناير 2005 و التي يبلغ عددها الإجمالي حاليا 24 موقع، وكذا وضع وإنجاز تصاميم تهيئة وتدبير لذات الأولوية منها، كما تم إنجاز برامج تدخل مندمجة مع مختلف القطاعات الحكومية والسلطات المحلية والمجالس المنتخبة للمناطق الرطبة ذات الأولوية : مرشيكا، الواليدية و خليج الداخلة ... ومن جهة أخرى تم تحيين الجرد الوطني للمناطق الرطبة بالإضافة إلى تطوير شراكة مع الجمعيات لإنجاز برنامج للتربية والتحسيس في هذه المجالات الطبيعية.

- حماية الوحيش وموائله: تم إنجاز الاستراتيجية الوطنية لحماية ذوات الحوافر الذي يمثل برنامج عمل بالنسبة للأنواع السبع في المجال الطبيعي وكذا في المحميات الطبيعية. وفي هذا السياق تم إطلاق الأنواع المنقرضة في مجالها الطبيعي. ومن جهة أخرى تم إنجاز برامج عمل وطنية بالنسبة للأنواع المستوطنة أو المهددة بالانقراض كالفقمة وقرد المغرب وكذا سبع أصناف من الطيور، وذلك بشراكة مع الباحثين المغاربة والمنظمات الدولية والوطنية؛

-تثمين الموارد الطبيعية وتدبيرها بطريقة مستدامة لفائدة الساكنة المحلية: وذلك من خلال تشجيع السياحة البيئية وتطوير منتوجات سياحية إيكولوجية في المحميات وفي

المناطق الرطبة: مراقبة الطيور، مشاهدة وتتبع الوحيش وإشراك الساكنة وتنمية المنتوجات الطبيعية.

- **مشروع 4 : محاربة الحرائق وصحة الغابات**

يعمل قطاع المياه و الغابات وفق استراتيجية محكمة وضعتها بمعية باقي الشركاء للحد من حرائق الغابات وترتكز على المحاور الآتية:

ففي مجال الوقاية، يعمل القطاع على توفير التجهيزات والوسائل الكفيلة بالحد من اندلاع الحرائق وذلك من خلال تعزيز دوريات المراقبة للرصد والإنذار المبكر، وشق وصيانة المسالك الغابوية ومصدّات النار بالغابات وتهيئة نقط التزود بالماء واقتناء سيارات للتدخل السريع الأولي.

ووعيا منها بأهمية التحسيس والتواصل، يقوم قطاع المياه و الغابات بإنجاز برنامج سنوي لتوعية السكان ومرتادي الغابة بأخطار وعواقب الحرائق عبر القنوات السمعية البصرية.

وفيما يخص مكافحة الحرائق، يتم التدخل طبقا لخطة محكمة سواء على المستوى البري أو الجوي بتنسيق مستمر مع مختلف الشركاء لأجل ضمان الاستفادة من فعالية ونجاعة الوسائل المسخرة لجهود الإخماد.

- **مشروع 5 : مشروع الحماية من انجراف التربة بالحوض المائي أسيف المال/ تانسيفت**
- **مشروع 6 : مشروع تهيئة الأحواض المائية لعلال الفاسي والواد الملاح**
- **مشروع 7 : القنص**

يتوفر المغرب بحكم موقعه الجغرافي وتنوع تضاريسه وظروفه المناخية، على ثروة وحيشية وتنوع إحيائي ملحوظ.
ويسهر قطاع المياه و الغابات على تنمية نشاط القنص عبر تعبئة جل الموارد والمؤهلات وتثمينها من خلال التدخلات التالية:.

- تنظيم وإشراك الجمعيات في تنمية القطاع
- إنعاش القنص السياحي وتثمين الطرائد الكبيرة
- مباشرة أشغال التهيئة المتعلقة بمجالات القنص
- المحافظة على الثروة الوحيشية
- التكوين والتحسيس، تجهيز الوحدات المكلفة بتدبير القنص
- دعم الجامعة الملكية المغربية للقنص ودعم الجامعة الملكية المغربية للرماية الرياضية.

- **مشروع 8 : الصيد في المياه الداخلية**

تسهر المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر على تنمية قطاع القنص والصيد وتربية الأسماك بالمياه البرية عبر مجموعة من التدخلات التي تهدف إلى:

- المحافظة على الثروة السمكية
- إنتاج بلاعيط وصغار الأسماك والقشريات
- القيام بأشغال تهيئة وتثمين الأوساط المائية بالمياه القارية
- القيام بأشغال تهيئة وتجهيز محطات تربية الأسماك
- تنظيم أوراش ودورات تكوينية وتحسيسية لفائدة تعاونيات وجمعيات الصيد.

- **مشروع 9 : تهيئة الاحواض المائية**
- **مشروع 10 : القنص والصيد في المياه الداخلية**

- **مشروع القنص**

يتوفر المغرب بحكم موقعه الجغرافي وتنوع تضاريسه وظروفه المناخية، على ثروة وحيشية وتنوع إحيائي ملحوظ. ويسهر قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر على تنمية قطاع القنص عبر تعبئة جل الموارد والمؤهلات وتثمينها من خلال التدخلات التالية:

تنظيم وإشراك الجمعيات في تنمية القطاع، إنعاش القنص السياحي وتثمين الطرائد الكبيرة، أشغال التهيئة المتعلقة بمجالات القنص، المحافظة على الثروة الوحيشية، التكوين والتحسيس، تجهيز الوحدات المكلفة بتدبير القنص، دعم الجامعة الملكية المغربية للقنص ودعم الجامعة الملكية المغربية للرماية الرياضية.

- **مشروع الصيد في المياه الداخلية**

يتوفر المغرب بحكم موقعه الجغرافي وتنوع تضاريسه وظروفه المناخية، على ثروة سمكية وتنوع إحيائي ملحوظ. ويسهر قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر على تنمية قطاع الصيد وتربية الأسماك بالمياه البرية عبر تعبئة جل الموارد والمؤهلات وتثمينها من خلال التدخلات التالية:

- المحافظة على الثروة السمكية
- إنتاج بلاعيط وصغار الأسماك والقشريات
- أشغال تهيئة وتثمين الأوساط المائية بالمياه القارية
- أشغال تهيئة وتجهيز محطات تربية الأسماك
- تنظيم أوراش ودورات تكوينية وتحسيسية لفائدة تعاونيات وجمعيات الصيد.

- **مشروع 11 : نفقات غير موزعة**
- **مشروع 12 : دعم المهام**
- **مشروع 13 : دعم المهام**
- **مشروع 14 : نفقات غير موزعة**

برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية

- **مشروع 1 : التنمية المندمجة لمناطق الجبال**

نظرا لأهمية البرامج وتعدد التدخلات ودرءًا لمحدودية الموارد البشرية المتوفرة لديها، تلجأ مديرية تنمية المجال القروي المناطق الجبلية إلى المساعدة التقنية عبر مكاتب دراسات متخصصة لدعم الموارد البشرية المتاحة. وتقدر الميزانية المخصصة للدراسات والاستشارة والمساعدة التقنية برسم سنة 2019 ب 4 مليون درهم كاعتمادات الأداء و4 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.

- **مشروع 2 : التنمية المندمجة للمجال القروي**
- **مشروع 3 : برامج للتنمية القروية**
- **مشروع 4 : دعم المهام**
- **مشروع 5 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**
- **مشروع 6 : دعم مشاريع التنمية القروية**
- **مشروع 7 : برامج التنمية القروية**

يندرج هذا المشروع في إطار الصلاحيات المخولة لمديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية قصد الاستجابة للمطالب الملحة والمتواصلة لهيئات وفاعلي المجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي التي تنشط في مجال تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. تقدر الميزانية المخصصة لهذا المشروع برسم سنة 2019 ب 143,66 مليون درهم كاعتمادات الأداء و31,51 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.

- **مشروع 8 : برنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية في العالم القروي**
- **مشروع 9 : نفقات غير موزعة**
- **مشروع 10 : عمليات أخرى للتنمية القروية**
- **مشروع 11 : خلق الشغل في الوسط القروي**
- **مشروع 12 : التزويد بالماء الصالح للشرب**
- **مشروع 13 : البرنامج الخاص للتنمية اللا مركزية**
- **مشروع 14 : تأهيل وتنمية الجماعات القروية**
- **مشروع 15 : لمخطط المغرب الأخضرII مشاريع الدعامة**
- **مشروع 16 : إنهاء مشروع الأشجار المثمرة الممول في إطار برنامج تحدي الألفية**

- **مشروع 17 : عمليات أخرى للتنمية القروية**
- **مشروع 18 : بنيات تحتية وتجهيزات فك العزلة**
- **مشروع 19 : المساهمة في تفعيل المشاريع المنبثقة عن برنامج مذكرة 21**
- **مشروع 20 : بنيات وتجهيزات التعليم**
- **مشروع 21 : التزويد بالماء الصالح للشرب**
- **مشروع 22 : المشاريع الداعمة للمقاربات الترابية**
- **مشروع 23 : بنيات وتجهيزات صحية**
- **مشروع 24 : الأنشطة المرفقة**
- **مشروع 25 : كهربة القرى**
- **مشروع 26 : دعم مخطط التدخل الاستعجالي بالمناطق الجبلية ذات الأولوية**
- **مشروع 27 : المشاريع المنبثقة عن مخططات التنمية**
- **مشروع 28 : دعم المشاريع الفلاحية**
- **مشروع 29 : المشاريع المندمجة للتنمية الترابية**
- **مشروع 30 : عمليات التواصل**
- **مشروع 31 : برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي**

تبلغ التكلفة الإجمالية لبرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي حوالي 50 مليار درهم، ممولة على مدى 7 سنوات. حيث تتألف التركيبة المالية للبرنامج من مساهمات المجالس الجهوية (20 مليار درهم) والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (4 مليار درهم) والمكتب الوطني للماء والكهرباء (2,56 مليار درهم) وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية (10,5 مليار درهم)، بالإضافة لمساهمة القطاعات الوزارية المعنية (12,8 مليار درهم).

وفي هذا الصدد، انطلقت صياغة البرامج الجهوية لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي منذ بداية شهر مارس 2017، بعد عقد سلسلة اجتماعات بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للتنمية القروية والمناطق الجبلية لتوضيح الإطار المؤسساتي والمالي لهذا البرنامج.

وفي نفس الإطار تم عقد اجتماع للسادة الوزراء المعنيون بالبرنامج، بتاريخ 2 يونيو 2017 بمقر وزارة الداخلية، من اجل التدارس والمصادقة على التوجهات العملية والإجرائية المتعلقة بذات البرنامج وكذا الشروط العامة لتنزيله.

كما مكن هذا اللقاء من إعطاء الانطلاقة لسلسلة من الاجتماعات بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للتنمية القروية والمناطق الجبلية كل على حدة، حيث أسفرت هذه اللقاءات عن المصادقة على المحاضر التي تحدد برامج العمل لسنتي 2017 و2018.

وقد تم الشروع في تنفيذ برنامج العمل لسنة 2017 خلال شهر غشت 2017، حيث تم وضع كل الاعتمادات المبرمجة رهن إشارة المصالح القائمة على إدارة المشاريع (الامرين بالصرف المساعدين)، وجدير بالذكر أن معدلات الالتزام المسجلة حتى الآن مرضية.

أما بالنسبة لبرنامج العمل برسم سنة 2019، سيتم تفعيله بعد مصادقة اللجنة الوطنية على مقترحات برامج العمل الجهوية المقدمة من طرف اللجان الجهوية وفقا للحكامة المعتمدة لتنزيل ذات البرنامج.

ومن المنتظر ان يتم امداد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ب 1,5 مليار درهم من الميزانية العامة و143 مليون درهم من ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

- **مشروع 32 : التنمية القروية وتنمية المناطق الجبلية**
- **مشروع 33 : تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان**
- **مشروع 34 : مشروع التنمية القروية لجبال الأطلس**

انسجاما مع استراتيجية البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية وبرنامج تدارك الفوارق المجالية والاجتماعية تم الشروع في انجاز مشروع التنمية القروية المندمج بالمناطق الجبلية بالأطلس الذي يشمل اقاليم ورززات وتنغير وبني ملال، الذي سيتم إنجازه على مدى 7سنوات ومن المرتقب أن يستفيد منه حوالي 162 ألف نسمة أو ما يعادل 27 ألف أسرة على مستوى 18 جماعة قروية. كما تقدر تكلفته ب 61 مليون دولار أمريكي حيث يساهم الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية ب 46,6 مليون دولار أمريكي ويهدف هذا المشروع إلى:

- تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية المستهدفة؛
- تحسين دخل الساكنة المستهدفة وتنويع موارده؛
- تثمين المنتجات الفلاحية عبر تأهيل سلاسل الإنتاج المستهدفة وتسهيل الولوجية للأسواق؛
- التدبير المستدام للموارد الطبيعية (التربة والماء والغابات).

وتجدر الإشارة إلى صدور ونشر اتفاقية تمويل هذا البرنامج بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 يونيو 2017.

ولمواكبة إنجاز المشروع وإعداد أدوات تنفيذه، تم إرساء وحدات تسيير المشروع على المستوى المركزي والإقليمي وانجاز دليل للمساطر خاص بالمشروع ووضع تصور عام للتعاون جنوب جنوب

المرتقب في إطار هذا المشروع، كما تم توفير المساعدة التقنية والشروع في إعداد الدراسات التقنية اللازمة.

وسيتم خلال سنة 2019، الشروع في تنفيذ المكونات المتعلق بالتنمية الفلاحية وتطوير المنتجات بالإضافة إلى التهيئة الهيدرو فلاحية وتهيئة المسالك القروية المقرر انجازها في إطار هدا المشروع، حيث سيتم رصد 12,8 مليون درهم كاعتمادات الأداء و18,6 مليون درهم كاعتمادات الالتزام بالنسبة لمديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية وللمديرية الإقليمية للفلاحة ببني ملال.

- **شرح الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية**

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات و الأركان
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	90 مليون درهم .
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	-إعداد وبلورة برنامج شامل ومندمج لتنمية مناطق الواحات وشجر الاركان بتنسيق مع السلطات الحكومية والهيئات المنتخبة وكافة المؤسسات المعنية؛ -السهر على تنفيذ وتتبع وتقييم البرنامج وفقا للتوجهات الاستراتيجية في هذه المجالات.
الأنشطة	

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	36.5 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	انجاز وتنزيل اهداف مشروع التنمية القروية بالمناطق الجبلية بالأطلس فيما يخص: -تحسين الدخل وظروف العيش؛ -تثمين المنتجات الفلاحية وتسهيل الولوجية للأسواق؛ -التدبير المستدام للموارد الطبيعية.
الأنشطة	-تنفيذ المكونات المتعلقة بتنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي؛ -تطوير وتثمين المنتجات الفلاحية؛ -انجاز عمليات التهيئة الهيدروفلاحية وتهيئة المسالك القروية.